



المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي
National Economic and social Development Board

نقطة ضوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

تأثير إغلاق مضيق هرمز على سلاسل الإمداد العالمية

تحليل للتداعيات الاقتصادية والجيوسياسية وانعكاساتها على ليبيا



WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة
للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

الإصدار الدوري

الرابع والعشرون

حقائق وأرقام حول مضيق هرمز

التجارة:

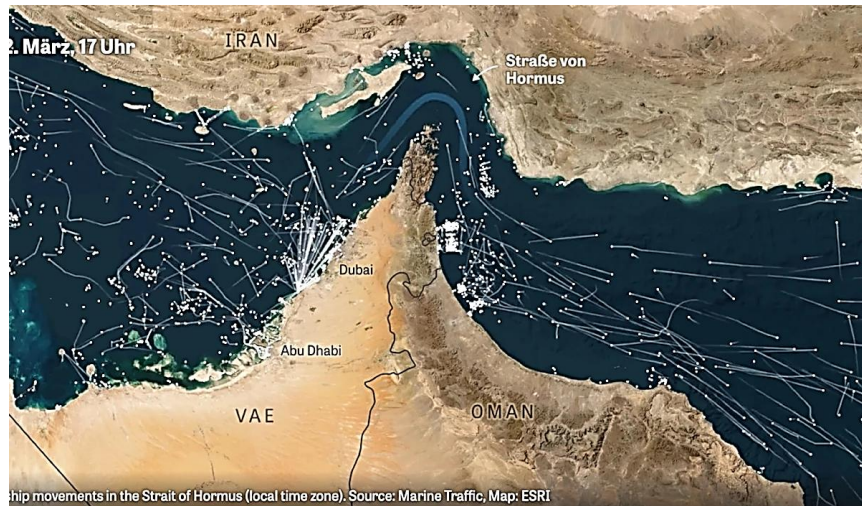
- 82% من النفط العابر للمضيق كان يتجه إلى آسيا قبل الأزمة.
- 30% من تجارة الأسمدة الدولية، ونحو 50% من الإمدادات البحرية العالمية من الكبريت وحمض الكبريتيك.

التأثير الاقتصادي (أزمة 2026):

- ارتفاع أسعار النفط بنسبة تراوحت بين 7% و 13% فور اندلاع الأزمة، وتجاوزت حاجز الـ 100 دولار للبرميل في مايو ويونيو.
- عودة خام برنت إلى مستويات ما قبل الحرب (نحو 71 دولاراً) مطلع يوليو 2026 بعد مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية.
- تراجع توقعات نمو التجارة العالمية من 4.7% إلى ما بين 1.5% و 2.5%، وتراجع توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى نحو 2.6%.

أسمدة وغذاء:

- انكماش سلاسل توريد الأسمدة عالمياً بنسبة 33%، وارتفاع أسعارها بأكثر من 80% في بعض المناطق.
- توقف صادرات اليوريا البالغة 22 مليون طن سنوياً، وارتفاع سعر الطن من 475 إلى 680 دولاراً.



ملخص تنفيذي

مثل الإغلاق شبه التام لمضيق هرمز منذ 28 فبراير 2026 أعنف اضطراب تشهده أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية منذ عقود، إذ توقف عملياً ممر كان يستوعب نحو خمس تجارة النفط والغاز المسال في العالم، وامتدت تداعياته إلى الأسمدة والغذاء والمعادن والشحن البحري والتضخم العالمي.

ومع بلوغ الأزمة مستوى غير قابل للاستمرار اقتصادياً وأمنياً، فُتح مسار تهدئة مؤقت لا يخلو من الهشاشة؛ فقد وُقِّعت في 17 يونيو 2026 مذكرة تفاهم من أربعة عشر بنداً بين الولايات المتحدة وإيران برعاية باكستانية وقطرية، تضمنت وقف الأعمال العدائية، وإعادة فتح المضيق دون رسوم عبور لمدة ستين يوماً، وإزالة الألغام البحرية خلال ثلاثين يوماً، ورفع الحصار البحري الأمريكي، وإعفاءات جزئية من العقوبات، ونافذة تفاوضية لمدة ستين يوماً حول الملف النووي.

وقد انعكست التهدئة سريعاً على الأسواق حيث تراجع خام برنت بنحو 21% خلال يونيو وحده في أكبر انخفاض شهري منذ مارس 2020، وسجّل أكبر تراجع فصلي منذ عام 2020، ليعود مطلع يوليو إلى نحو 71 دولاراً للبرميل، أي إلى مستويات ما قبل الحرب تقريباً، كما تجاوزت تدفقات النفط عبر المضيق 10 ملايين برميل يومياً بدعم من المرافقة العسكرية، وصدّرت إيران ما يزيد على 40 مليون برميل خلال أسبوعين من رفع الحصار.

غير أن التعافي يظل ناقصاً وقابلًا للانتكاس، فأعداد العبور الفعلية للسفن لا تزال عند نحو ثلث مستوياتها الطبيعية، وأقساط التأمين ضد مخاطر الحرب عند نحو ثمانية أضعاف مستويات ما قبل الأزمة، وقد شهدت الأيام الأخيرة من يونيو اشتباكات متجددة هددت الهدنة قبل استئناف المحادثات الفنية غير المباشرة في الدوحة مطلع يوليو، كما أن الآثار المتأخرة على الأسمدة والأمن الغذائي ستمتد إلى الأمد المتوسط حتى مع انفراج الأزمة السياسية.

وتخلص الورقة إلى أن الدرس البنيوي للأزمة يخص ليبيا بشكل مباشر، فهي منتج للنفط والغاز يقع خارج منطقة التوتر وعلى مسافة قريبة من السوق الأوروبية، لكنها في الوقت نفسه بلد

شديد الاعتماد على استيراد الغذاء والوقود المكرر، لذلك تقترح الورقة ثلاث مسارات من الاستجابة، مساراً دفاعياً لحماية الأمن الغذائي والنقدي، ومساراً اقتصادياً لتحويل موقع ليبيا الجغرافي إلى ميزة تصديرية تجاه أوروبا قبل أن تضيق نافذة الفرصة مع عودة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية، ومساراً اصلاحياً لاستخدام صدمة 2026 محفزاً لإصلاحات بنيوية في الأمن الغذائي ودعم الوقود والتخزين الاستراتيجي.

مقدمة : مضيق هرمز شريان الاقتصاد العالمي

يعد مضيق هرمز أحد أكثر الممرات البحرية حساسيةً واستراتيجيةً في العالم، فهو لا يمثل مجرد ممر ملاحي بل يشكلّ العصب الرئيسي لتجارة الطاقة العالمية، إذ كان يمر عبره يومياً قبل الأزمة ما بين 17 و20 مليون برميل من النفط الخام والمشتقات، أي ما يعادل نحو خمس الطلب العالمي على النفط.

وفي أعقاب الصراع العسكري الذي اندلع في 28 فبراير 2026، أغلق المضيق بشكل شبه تام أمام الملاحة التجارية، فيما وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه أكبر اضطراب في تاريخ أسواق النفط العالمية، وقد ظل الإغلاق قائماً بدرجات متفاوتة طوال أكثر من ثلاثة أشهر ونصف، قبل أن تدخل الأزمة مرحلة تهدئة هشة إثر توقيع مذكرة التفاهم الأمريكية، الإيرانية في 17 يونيو 2026، وتقدّم هذه الورقة قراءة لمسار الأزمة وتداعياتها حتى مطلع يوليو 2026، مع تحليل لانعكاساتها على الاقتصاد الليبي وخيارات الاستجابة المتاحة.

الأهمية الجغرافية والاستراتيجية

لا يتجاوز عرض المضيق في أضيق نقاطه 34 كيلومتراً، ومع ذلك كانت تمر عبره صادرات النفط لكل من السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر وإيران، وهو المنفذ البحري الوحيد الذي يربط دول الخليج العربي بالمحيط الهندي، ومنه إلى أسواق آسيا وأوروبا وسائر العالم.

المؤشر	الحجم / النسبة	الدول الأكثر تأثراً
النفط الخام والمشتقات العابرة يومياً	من 17 إلى 20 مليون برميل	الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية
الغاز الطبيعي المسال (LNG)	نحو 20% من التجارة العالمية	اليابان وكوريا والصين وأوروبا
تجارة الأسمدة الدولية	30% من حجم التجارة	جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية
حصة آسيا من النفط العابر	82% من النفط العابر	الصين (نحو 90% من صادرات إيران)
نمو التجارة العالمية 2026	تراجع التوقعات إلى ما بين 1.5% و 2.5%	تداعيات عالمية شاملة

مسار الأزمة: من الإغلاق إلى التهدئة الهشة

شهدت الأزمة تحولات متسارعة بين التصعيد العسكري والانفراج الدبلوماسي، ويمكن تلخيص محطاتها الرئيسية على النحو التالي:

المحطة الزمنية	أبرز التطورات
28 فبراير 2026	اندلاع العمليات العسكرية، تحذيرات إيرانية من عبور المضيق، وتراجع حركة الناقلات إلى مستويات شبه معدومة خلال أيام.
27 مارس	إعلان إغلاق المضيق رسمياً أمام السفن المتجهة من وإلى موانئ الولايات المتحدة وإسرائيل وطفائهما، مع زرع ألغام بحرية واعتراض سفن تجارية.

المحطة الزمنية	أبرز التطورات
7 - 8 أبريل	التوصل إلى وقف أولي لإطلاق النار بعد أكثر من خمسة أسابيع من القتال، وتحول المواجهة إلى معركة إرادات حول حرية الملاحة في المضيق.
13 أبريل - 29 مايو	حصار بحري أمريكي على الموانئ الإيرانية، وإعادة إيران إغلاق المضيق أكثر من مرة ردّاً على استمرار الحصار.
مايو	إطلاق عمليات مرافقة عسكرية للسفن التجارية عبر المضيق بمشاركة أمريكية وبريطانية ودولية، مع بقاء أسعار النفط عند ذروتها.
14 - 17 يونيو	إعلان التوصل إلى مذكرة تفاهم من أربعة عشر بنداً بوساطة باكستانية وقطرية، ورفع الحصار البحري فوراً، ثم توقيع المذكرة رسمياً في 17 يونيو من قبل الرئيسين الأمريكي والإيراني.
أواخر يونيو	اشتباكات متجددة (استهداف سفينتين تجاريتين وضربات أمريكية انتقامية) هددت الهدنة وأبطأت مؤقتاً تعافي حركة الملاحة.
1 - 2 يوليو	انطلاق محادثات فنية غير مباشرة في الدوحة؛ تجاوز تدفقات النفط عبر المضيق 10 ملايين برميل يومياً، وعودة خام برنت إلى نحو 71 دولاراً للبرميل.

وتنص مذكرة التفاهم، إضافة إلى وقف الأعمال العدائية على كل الجبهات بما يشمل لبنان، على عبور من دون رسوم لمدة ستين يوماً فقط، وإزالة إيران للألغام البحرية خلال ثلاثين يوماً، ورفع الحصار البحري الأمريكي بشكل متدرج، وإعفاءات من العقوبات وإفراج عن أصول إيرانية مجمدة، وانسحاب عسكري أمريكي، ونافذة ستين يوماً للتفاوض حول الملف النووي، وتكمن نقطة الخلاف الأخطر في إصرار طهران على الاحتفاظ بما تسميه «الإدارة الملاحية» للمضيق

وفرض رسوم خدمات بعد انقضاء المهلة، وهو ما ترفضه واشنطن وأوروبا ودول الخليج، ما يجعل منتصف أغسطس 2026 موعداً مفصلياً لمستقبل الأزمة.

تأثيرات قطاع الطاقة

أسواق النفط الخام: من صدمة غير مسبوقة إلى تصحيح حاد

مثل إغلاق مضيق هرمز إحدى أعنف الصدمات التي شهدتها أسواق النفط العالمية منذ أزمة عام 1973، نظراً للدور المحوري الذي يؤديه المضيق في نقل نحو خمس الإمدادات النفطية العالمية، ففي الأيام الأولى من الأزمة ارتفع خام برنت بصورة فورية بنسبة تراوحت بين 7% و13%، مدفوعاً بمخاوف الأسواق من اضطراب الإمدادات، ثم واصل الصعود مع اتساع رقعة المواجهة ليبلغ متوسطه في ذروة الأزمة (مايو - يونيو) نحو 106 دولارات للبرميل، بمكاسب لامست 70% عن مستويات ما قبل الحرب.

كما أشارت بعض التحليلات إلى أن الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى كبار المنتجين لم تكن كافية لتعويض العجز المحتمل، المقدّر بما يتراوح بين 17 و20 مليون برميل يومياً في حال استمرار الإغلاق الكامل.

غير أن المسار انقلب جذرياً منذ منتصف يونيو، فمع توقيع مذكرة التفاهم وتحرر النفط الذي كان محتجزاً داخل الخليج، سجّل خام برنت تراجعاً بنحو 21% خلال شهر يونيو وحده — وهو أكبر انخفاض شهري منذ مارس 2020، وأكبر تراجع فصلي منذ عام 2020، ليغلق في 1 يوليو عند نحو 71.6 دولاراً للبرميل، ويتداول في 2 يوليو حول 70.7 - 73 دولاراً، أي عند مستويات ما قبل الحرب تقريباً، فيما تراجع خام غرب تكساس إلى نحو 68 دولاراً.

أبرز المحطات السعرية:

المرحلة	السعر التقريبي (خام برنت)
قبل الحرب (أواخر فبراير)	نحو 70 دولاراً للبرميل

المرحلة	السعر التقريبي (خام برنت)
ذروة الأزمة (مايو - يونيو)	متوسط قارب 106 دولارات
بعد توقيع مذكرة التفاهم (17 يونيو)	تراجع سريع إلى نحو 80 - 83 دولاراً
نهاية يونيو	نحو 73 - 74 دولاراً (أكبر انخفاض شهري منذ مارس 2020)
مطلع يوليو (محادثات الدوحة)	نحو 70.7 - 71.6 دولاراً، عودة إلى مستويات ما قبل الحرب

ويعكس هذا الأداء مدى حساسية أسواق النفط للتطورات الجيوسياسية، إذ باتت الأسعار تتفاعل بصورة شبه فورية مع أي مؤشر على تصعيد الصراع أو إحراز تقدم في المساعي الدبلوماسية، كما ظهر جلياً في تذبذب الأسعار بين تعثر المفاوضات وتفاؤل محادثات الدوحة مطلع يوليو.

الإجراءات والاستجابات خلال الأزمة:

اتخذت مجموعة من الدول والمؤسسات جملة من الإجراءات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قرار وكالة الطاقة الدولية غير المسبوق بضخ 400 مليون برميل من الاحتياطي الطارئة لأعضائها.
- تعهد تحالف أوبك+ في بداية الأزمة بزيادة الإنتاج بمقدار 206 آلاف برميل يومياً، وهي زيادة لم تعوّض الفجوة؛ قبل أن يتحول التحالف بعد التهدة إلى زيادات شهرية متتالية يُتوقع أن تبلغ نحو 188 ألف برميل يومياً في أغسطس، في خامس زيادة شهرية على التوالي.
- خفض العراق والكويت إنتاجهما النفطي مطلع مارس 2026 نتيجة امتلاء المخزونات وتعذر التصدير.

- اعتماد السعودية على خط أنابيب «شرق - غرب» (بترولاين) الذي ينقل النفط من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر بطاقة تصل إلى 7 ملايين برميل يومياً، متجاوزاً المضيق كلياً.
- إعلان الإمارات خطة تستهدف الوصول إلى «اعتماد صفري» على مضيق هرمز مستقبلاً؛ إذ تعتمد حالياً على خط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (ADCOP) بطاقة نحو 1.5 مليون برميل يومياً المنتهي في ميناء الفجيرة خارج المضيق، فيما تنفذ «أدنوك» خطاً جديداً بين جبل الظنة والفجيرة من المقرر تشغيله في 2027. وقد تمكنت صادرات الإمارات من العودة إلى مستويات ما قبل الحرب عبر هذه المسارات البديلة بحلول مطلع يوليو.
- كانت الكويت الأكثر تضرراً لافتقارها إلى مسارات تصدير مستقلة خارج المضيق؛ فقد تراجعت صادراتها النفطية في أبريل إلى الصفر تقريباً مقارنة بأكثر من مليوني برميل يومياً قبل الحرب، ما يجعل أي حل مستقبلي لها مرتبطاً بمشاريع إقليمية مشتركة.
- سحبت الولايات المتحدة نحو 172 مليون برميل من احتياطيها النفطي الاستراتيجي بمعدل قارب 4.4 ملايين برميل يومياً، ما خفض المخزون من نحو 415 مليون برميل في مارس 2026 إلى مستويات متدنية بحلول مايو، علماً بأن نقل النفط من مواقع الاحتياطي إلى المصافي يستغرق نحو 13 يوماً.

تعافي التدفقات وبروز مخاطر فائض المعروض:

منذ رفع الحصار البحري في منتصف يونيو، تسارع تعافي التدفقات على نحو فاق التوقعات، حيث تجاوزت شحنات النفط عبر المضيق 10 ملايين برميل يومياً بدعم من المرافقة العسكرية الأمريكية، وسُجل في أحد الأيام خروج نحو 20 مليون برميل خلال 24 ساعة في رقم قياسي يفوق حتى مستويات ما قبل الحرب، وإن ظل عدد السفن العابرة عند نحو ثلث معدلاته الطبيعية، ما يعكس اعتماداً على حمولات أكبر لكل ناقلة لا عودة كاملة لانتظام الملاحة.

وفي الوقت ذاته، صدرت إيران ما بين 40 و50 مليون برميل خلال الأسبوعين التاليين لرفع الحصار مستفيدة من الإعفاءات، وسجلت الصادرات الروسية مستويات قياسية، ما أدى إلى

تراكم ملحوظ للمخزونات العائمة في البحار، وهكذا انقلبت معادلة المخاطر في غضون أسابيع: من مخاوف شح العرض إلى تحذيرات من تخمة محتملة، خصوصاً بعدما خفّضت أوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي في 2026 إلى نحو 970 ألف برميل يومياً بدلاً من 1.17 مليون برميل.

أزمة هرمز تكشف هشاشة تجارة الغاز الطبيعي المسال:

كانت قطر من أكثر الدول تأثراً بالأزمة، إذ يشكّل الغاز المسال المصدر من منشآت راس لفان نحو 20% من الإمدادات العالمية، وتشير التقديرات إلى احتمال تراجع ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 16% خلال الربع الثاني من 2026 نتيجة توقف الصادرات عبر المضيق، قبل أن تبدأ الشحنات بالتعافي التدريجي بعد إعادة فتحه.

وامتدت التداعيات إلى مستوردي الغاز في آسيا وأوروبا، فقد طلبت شركات التكرير اليابانية من حكومتها الإفراج عن المخزونات الطارئة، إذ يعتمد نحو 95% من وارداتها النفطية على دول الخليج ويعبر 70% منها عبر مضيق هرمز، أما أوروبا فقد سجلت وارداتها من الغاز الروسي المسال (مشروع يامال) مستويات قياسية بين يناير وأبريل 2026 بقيمة ناهزت 3 مليارات جنيه إسترليني، في مؤشر على أن أزمة هرمز أعادت إنتاج معضلة الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية التي التي سعت القارة إلى التحرر منها منذ 2022.

اضطراب سلاسل الإمداد

قطاع الأسمدة والأمن الغذائي

يمثل هذا القطاع إحدى أشد حلقات الأزمة خطورةً على المدى البعيد، إذ كان يعبر المضيق نحو 30% من تجارة الأسمدة الدولية، فضلاً عن كونه ممراً لنحو نصف تجارة الكبريت العالمي، المادة الخام الأساسية للأسمدة الفوسفاتية، وقد حدّر كبير اقتصادي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ماكسيمو توريرو، من أن اضطرابات المضيق تلقي بظلالها على سلاسل إمداد الطاقة والأسمدة والغذاء في آن واحد، وخلال الأزمة:

- تراجعت سلاسل توريد الأسمدة عالمياً بنسبة 33%، وارتفعت أسعارها بأكثر من 80% للطن في بعض المناطق.
 - توقفت صادرات اليوريا من المنطقة البالغة 22 مليون طن سنوياً، وعلق أكثر من مليوني طن في المخازن.
 - قفزت أسعار اليوريا في نيو أورلينز من 475 دولاراً إلى 680 دولاراً للطن خلال أسابيع.
 - حذرت الفاو من «ضربة مزدوجة» للمزارعين بارتفاع أسعار الوقود والأسمدة معاً، وتأثر القمح والشعير والمحاصيل الأساسية في موسم الزراعة في أمريكا الشمالية وآسيا.
 - امتد أثر انقطاع الكبريت والمعادن الحرجة إلى قطاعات بعيدة، بما في ذلك تقارير عن اضطراب شبه كامل في إمدادات بعض المواد الأولية لصناعات دفاعية غربية.
- النتيجة:** ارتفع مؤشر الفاو لأسعار الغذاء بمقدار 6.8 نقطة (نحو 5.5%) بين يناير وأبريل 2026، وربطت المنظمة هذا الارتفاع صراحةً بتوقعات تراجع زراعة القمح نتيجة ارتفاع أسعار الأسمدة المرتبطة بإغلاق المضيق.
- وتكمن خطورة هذا الأثر في كونه متأخراً ومتراكماً، فالمحاصيل المتضررة من نقص الأسمدة اليوم لن تحصد إلا بعد أشهر، ما يعني أن الأمن الغذائي في مناطق عدة من أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية قد يواجه ضغوطاً حقيقية في الأفق المتوسط حتى بعد التهدئة السياسية الراهنة، وهو ما يجعل هذا الملف، لا أسعار النفط الإرث الأطول أمداً للأزمة.

المعادن والصناعات التحويلية

اتسعت دائرة الاضطراب لتشمل قطاعات صناعية حيوية بعيدة عن الطاقة مباشرة:

السلعة / القطاع	حجم التأثير	الانعكاسات
الألمنيوم	21% من الإنتاج العالمي	ارتفاع تكاليف قطاعات السيارات والطيران والبناء

السلعة / القطاع	حجم التأثير	الانعكاسات
الإيثيلين غليكول (MEG)	6.5 ملايين طن سنوياً	نقص في ألياف البوليستر والتعبئة والنسيج
حمض الكبريتيك	50% من التجارة البحرية	تأثير على التعدين والصناعات الكيماوية
الحديد المختزل المباشر	مواد خام لصناعة الصلب	توقف المشتريات في آسيا والهند
الهيوليوم	ارتفاع حاد في الأسعار	تأثير على تصنيع الرقائق الإلكترونية

اللوجستيات البحرية

عمّقت التحديات اللوجستية الأزمة وأطالت أمدّها، فقد اضطرت الناقلات إلى سلوك طريق رأس الرجاء الصالح تجنباً لمخاطر المضيق والبحر الأحمر معاً، ما أضاف آلاف الكيلومترات وأسابيع إضافية إلى الرحلات، وارتفعت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب من 0.125% إلى ما بين 0.2% و0.4% من قيمة السفينة لكل عبور، وأدى ذلك إلى:

- احتجاز ناقلات عملاقة داخل الخليج خارج دائرة الأسطول العالمي الفعّال طوال أشهر.
- اضطرابات حادة في جداول خطوط الحاويات التي تعمل وفق مسارات مقننة ومحددة مسبقاً.
- انسحاب عدد من نوادي الحماية والتعويض من تغطية المنطقة، وبقاء أقساط التأمين، حتى مطلع يوليو 2026، عند نحو ثمانية أضعاف مستويات ما قبل الأزمة رغم التهذئة، مع بقاء أجزاء من القناة الملاحية المركزية ملغومة في انتظار استكمال إزالة الألغام المنصوص عليها في مذكرة التفاهم.

وتؤكد التجربة أن سلاسل الإمداد تحتاج، حتى بعد إعادة فتح المضيق، ما بين شهرين وثلاثة أشهر لاستعادة انتظامها الكامل، وهي العملية الجارية حالياً منذ منتصف يونيو.

التداعيات الاقتصادية الكلية

النمو الاقتصادي والتضخم

رصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في أبريل 2026 موجة من التداعيات الاقتصادية العالمية اتسعت مع طول أمد الأزمة:

المؤشر	قبل الأزمة	خلال الأزمة وبعدها
نمو التجارة العالمية 2026	4.7%	تراجع التوقعات إلى ما بين 1.5% و 2.5%
النمو الاقتصادي العالمي	2.9% (2025)	نحو 2.6% (تراجع 0.3 نقطة مئوية)
سعر برميل برنت	70 - 75 دولاراً	ذروة قاربت 106 دولارات، ثم عودة إلى نحو 71 دولاراً مطلع يوليو
التضخم العالمي	مستقر نسبياً	ضغوط تصاعدية بلغت ذروتها في الربيع وبدأت بالانحسار مع تراجع أسعار الطاقة

الرابحون والخاسرون: إعادة توزيع الربح النفطي

كشفت تحليلات مقارنة لتدفقات النفط والوقود بين بداية الحرب ومطلع مايو 2026 أن الأزمة أعادت توزيع الإيرادات على نحو لافت، فقد كانت الولايات المتحدة أكبر المستفيدين بزيادة صادرات وإيرادات قُدّرت بنحو 50 مليار دولار، تلتها روسيا بزيادة إيرادات تجاوزت 15 مليار دولار مع صادرات مستقرة، في المقابل تراجعَت صادرات جميع دول الخليج وإن تفاوتت الحصيلة بينهم، فالسعودية (عبر أنبوب البحر الأحمر) وسلطنة عمان (بحكم موقعها خارج المضيق)

حققتا زيادة في الإيرادات رغم تراجع الكميات، بينما تكبّد العراق والكويت وقطر والإمارات خسائر في الإيرادات، فيما سجلت إيران التي احتفظت بمنفذها إلى المضيق، زيادة في إيراداتها خلال الأزمة.

الدول الأكثر هشاشة

تفاوتت درجة الأثر بحسب مستوى الاعتماد على إمدادات الخليج، فعلى سبيل المثال:

- قطر: خطر تراجع الناتج المحلي بنحو 16% في الربع الثاني من 2026 بسبب توقف صادرات الغاز.
- اليابان وكوريا الجنوبية: اعتماد شبه كلي على نفط الخليج (نحو 95%)، ما عرّضهما لضغوط شديدة ونقص وقود وترشيد في بعض المناطق الآسيوية.
- الهند وباكستان وفيتنام وإندونيسيا وتايلاند، تأثر بالغ في سلاسل الإمداد الصناعي والزراعي.
- نحو 3.4 مليارات شخص يعيشون في دول تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفق على الصحة أو التعليم، معرّضون لضغوط إضافية.
- الدول النامية: ضعف العملات وارتفاع تكاليف الاقتراض مع انسحاب المستثمرين نحو الملاذات الآمنة.

الأبعاد الجيوسياسية

إيران والورقة الاستراتيجية:

تتعامل إيران مع مضيق هرمز بوصفه ورقة ضغط استراتيجية في مفاوضاتها الدولية، ورغم أن الإغلاق التام مستبعد قانونياً، إذ يُعدّ المضيق ممراً دولياً وفق قانون البحار، فقد أثبتت الأزمة قدرة طهران العملية على تعطيل الملاحة عبر الألغام البحرية واستهداف السفن والاعتراض الانتقائي، ثم عبر «إدارة» العبور بمنح الموافقات لسفن بعينها، وتجدر الإشارة إلى أن إيران تعرضت هي الأخرى لكلفة مباشرة، لا سيما أنها كانت تصدر نحو 1.7 مليون برميل يومياً بإيرادات



بلغت 67 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في مارس 2025، غير أنها عوّضت جزءاً من ذلك باحتفاظها بمنفذها إلى المضيق خلال الأزمة، ثم بتصدير ما يفوق 40 مليون برميل خلال أسبوعين فقط من رفع الحصار مستفيدةً من الإعفاءات الممنوحة بموجب مذكرة التفاهم.

ويتركز الخلاف الراهن على ما بعد نافذة الستين يوماً، فطهران تصر على حقها في «الإدارة الملاحية» للمضيق وفرض رسوم خدمات على العبور، بينما تلوّح واشنطن بفرض رسوم مقابلة «لخدمات الحماية» إذا لم يُبرم اتفاق نهائي، وترفض القوى الأوروبية ودول الخليج أي صيغة تمنح طرفاً واحداً سلطة التحكم في ممر دولي، فيما طُرحت، وقوبلت بالرفض الأمريكي، صيغ لإشراف مشترك إيراني - عماني.

موقف القوى الكبرى:

- الصين: الأكثر تضرراً نظرياً (تشتري نحو 90% من صادرات إيران النفطية)، لكن لديها بدائل نسبية عبر أنابيب روسيا، وقد دعت علناً إلى الحفاظ على زخم المفاوضات الأمريكية - الإيرانية.
- الولايات المتحدة: الأقل اعتماداً على المضيق بفضل إنتاجها المحلي الضخم، لكنها الأكثر حضوراً عسكرياً، وقد جمعت بين الحصار البحري والمرافقة العسكرية للسفن وأدوات التأمين السيادي (تكليف مؤسسة تمويل التنمية الدولية بتوفير تأمين المخاطر السياسية للتجارة البحرية)، وخرجت من الأزمة أكبر الرابحين اقتصادياً.
- اليابان وكوريا الجنوبية والهند: شكّلت الكتلة الأكثر ضغطاً لإيجاد طول دبلوماسية سريعة نظراً لتأثرها الشديد.
- أوروبا: تأثرت بارتفاع أسعار الغاز والطاقة بما فاقم أعباء التضخم والصناعة، واضطرت إلى التوسع القياسي في استيراد الغاز الروسي المسال، في ارتداد عن مسار تقليل الاعتماد على موسكو.
- المملكة المتحدة: نشرت في مايو طائرات مسيرة ومقاتلات وقطعة بحرية ضمن مهمة دولية لتأمين الملاحة التجارية عبر المضيق.

البدائل المحدودة لدول الخليج

رغم عقود من التخطيط، لم تتمكن دول الخليج من بناء بدائل كاملة للمضيق، فالسعودية تمتلك خط أنابيب «بترولاين» إلى البحر الأحمر، والإمارات تمتلك خط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (ADCOP) إلى الفجيرة، لكن طاقتهما الإجمالية لا تغطي سوى جزء من صادرات المنطقة، ويبقى مضيق هرمز في المستقبل المنظور العقدة المركزية الوحيدة القادرة على استيعاب حجم التجارة الحالي، وهو ما يفسر اندفاع دول المنطقة بعد الأزمة نحو تسريع مشاريع الأنابيب والموانئ البديلة.

استجابات السوق والتحولات الهيكلية

الاستجابات الفورية

تحركت الدول والمؤسسات الدولية بسرعة لاحتواء الأزمة، وإن ظلت الاستجابات قاصرة عن سد الفجوة الحقيقية، ومن أبرزها:

الجهة	الإجراء
وكالة الطاقة الدولية (IEA)	ضخ استثنائي لـ 400 مليون برميل من الاحتياطي الطارئة
أوبك+	زيادة أولية بمقدار 206 آلاف برميل يومياً (غير كافية)، ثم زيادات شهرية متتالية بعد التهدئة
الولايات المتحدة	سحب نحو 172 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي، وتوفير تأمين سيادي ضد المخاطر السياسية للتجارة البحرية
اليابان	الإفراج عن المخزونات الاستراتيجية
الصين	حظر صادرات حمض الكبريتيك ابتداءً من مايو 2026

الجهة	الإجراء
شركات التأمين	رفع أقساط ناقلات المضيق من 0.125% إلى 0.4%، مع بقائها عند نحو ثمانية أضعاف مستويات ما قبل الأزمة حتى مطلع يوليو
شركات الشحن	تحويل المسارات عبر رأس الرجاء الصالح، ثم عودة حذرة ومنتدجة إلى المضيق ضمن قوافل مؤمنة

التحولات الهيكلية طويلة المدى

تُسرع أزمة هرمز عدداً من التحولات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمي، مثل:

- تجدد الاهتمام بمصادر الطاقة النظيفة والمتجددة بوصفها ضرورة أمن قومي لا مجرد خيار بيئي.
- إعادة هيكلة سلاسل الإمداد نحو التنويع الجغرافي وتقليل الاعتماد على ممرات بعينها.
- دفعة قوية نحو الاستثمار في أنابيب نقل النفط والغاز عبر الأراضي بدلاً عن الشحن البحري.
- مراجعة استراتيجيات التخزين الاستراتيجي وزيادة الاحتياطات في الدول المستوردة.
- ضغط متزايد لتسريع الاستقلالية الطاقوية وتنويع مصادر الإمداد، مع بروز نقاش دولي حول «حوكمة الممرات البحرية» ومن يملك حق إدارتها وتسعير عبورها.

آفاق التعافي والسيناريوهات المستقبلية

الجدول الزمني للتعافي

حدّر الخبراء منذ بداية الأزمة من أن إعادة الأوضاع اللوجستية إلى طبيعتها لن تكون تلقائية حتى بعد الانفراج السياسي، وأن الجدول الأكثر واقعية يتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر، نظراً لتضافر عوامل عدة:

- احتجاز جزء من الناقلات داخل منطقة الخليج بعيداً عن الأسطول العالمي.
 - اختناق الجداول الزمنية لحركة الحاويات التي تعمل وفق مسارات مقننة.
 - تراكم الطلبات المؤجلة والتعويضية في الموانئ والمستودعات، إضافة إلى استمرار عمليات إزالة الألغام وبطء عودة تغطية التأمين إلى مستوياتها الطبيعية.
- وقد نبّه معهد معلومات سلاسل الإمداد في فيينا، بالتعاون مع جامعة دلفت للتكنولوجيا إلى أن التداعيات الاقتصادية تتضاعف جذرياً إذا استمر الإغلاق أكثر من أربعة أسابيع، وهو ما تحقق فعلاً إذ ناهز الإغلاق ثلاثة أشهر ونصف الشهر، وبناءً عليه وحتى مع صمود التهذئة الراهنة، لا يُتوقع اكتمال عودة سلاسل الإمداد إلى انتظامها قبل أواخر الصيف (أواخر الربع الثالث من 2026).

السيناريوهات المحتملة للمرحلة المقبلة

مع انتقال الأزمة من سؤال «متى يُفتح المضيق؟» إلى سؤال «كيف سيُدار المضيق؟»، تتمحور السيناريوهات حول مصير مذكرة التفاهم ونافذة الستين يوماً المنتهية في منتصف أغسطس 2026:

السيناريو	الاحتمال النسبي	التأثير الاقتصادي
تثبيت التهدة وإبرام اتفاق نهائي خلال المهلة	الأوفر حظاً حالياً	استقرار برنت في نطاق 65 - 75 دولاراً مع ميل هبوطي بفعل تخمة العرض، واكتمال تعافي سلاسل الإمداد بنهاية الربع الثالث
تعثر المفاوضات وفرض رسوم عبور بعد انقضاء المهلة	قائم بقوة	علاوة مخاطر دائمة على الشحن والتأمين، وتوترات تجارية وقانونية حول حوكمة المضيق، وتقلبات سعرية متكررة
انهيار الهدنة وعودة التصعيد العسكري	غير مستبعد	عودة الأسعار فوق 100 دولار، وتجدد الاضطراب الشامل في سلاسل الإمداد، وخطر ركود عالمي وأزمة غذاء في الدول النامية

وتذكر اشتباكات أواخر يونيو، التي أعقبها استئناف سريع للمحادثات في الدوحة، بأن الحد الفاصل بين السيناريوهين الأول والثالث يظل رفيعاً، وأن الأسواق ستبقى في وضع ترقب حتى اتضاح مصير النافذة التفاوضية.

ليبيا في مواجهة أزمة مضيق هرمز : سيناريوهات الاستجابة وآليات الحماية

تقع ليبيا في موقع مزدوج إزاء هذه الأزمة، فهي من جهة منتج للنفط والغاز يقع خارج منطقة التوتر وعلى مسافة قريبة من السوق الأوروبية، ومن جهة أخرى بلد شديد الاعتماد على استيراد الغذاء والوقود المكرر، ما يجعلها معرضة لموجات التضخم المستورد واضطراب سلاسل الإمداد، وتُقدم فيما يلي ثلاثة سيناريوهات للاستجابة وفق منهجية تصاعدية تبدأ بالمتطلبات الأدنى وترتفع نحو الأكثر طموحاً، وهي ليست خيارات متعارضة بل طبقات متراكمة يمكن تبنيها في آن واحد بحسب القدرة المؤسسية المتاحة.

تراجع الأسعار لا يلغي الفرصة: إعادة ضبط السيناريوهات بعد تهدئة هرمز: مع عودة أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الحرب مطلع يوليو 2026، تراجع افتراض «الفائض النفطي الاستثنائي» الذي بُنيت عليه بعض بنود السيناريو الثاني، وباتت نافذة الاستفادة التصديرية تضيق، غير أن جوهر الفرصة قائم، فالأزمة رسّخت لدى الشركاء الأوروبيين قناة استراتيجية بضرورة تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن الممرات عالية المخاطر، بل كشفت ارتدادهم القسري نحو الغاز الروسي، وهو ما يمنح ليبيا بحكم الجغرافيا وخط «غرين ستريم» القائم، قيمة تفاوضية تتجاوز الظرف السعري الراهن، كما أن الطابع المتأخر لأزمة الأسمدة والغذاء يعني أن الأولويات الدفاعية في السيناريو الأول ما زالت راهنة بالكامل

السيناريو الأول: الاستجابة الدفاعية - حماية الأمن الغذائي فوراً الأفق الزمني: الأشهر الثلاثة الأولى - إجراءات عاجلة لا تحتل التأجيل	
منطق الاستجابة	ضمان تدفق السلع الأساسية وتحصين المواطن من موجة التضخم المستورد قبل أن تتراكم آثارها، مع التركيز على الأثر المتأخر لأزمة الأسمدة على أسعار الغذاء العالمية خلال الأشهر المقبلة.
محور الغذاء	توسيع الاحتياطات الاستراتيجية للقمح إلى ستة أشهر، وإبرام عقود فورية وآجلة مع موردين بديلين (الأرجنتين ورومانيا وأستراليا...إلخ) بأسعار تحمي من أي ارتفاع جديد، مع اغتنام التراجع السعري الراهن لتثبيت أسعار شراء منخفضة.
محور الوقود	توجيه جزء من الإيرادات النفطية لدعم استيراد الوقود المكرر بأسعار مستقرة، مع تسريع مفاوضات الشراكة مع شركات التكرير الأوروبية الباحثة عن خام موثوق بعيداً عن منطقة التوتر.

السيناريو الثاني: الاستجابة الاستباقية - تحويل الأزمة إلى ميزة تصديرية الأفق الزمني: من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً - استثمار استراتيجي في نافذة تضيق	
منطق الاستجابة	ليبيا منتج للنفط والغاز موثوق خارج منطقة التوتر، وهذا الوضع اكتسب قيمة تفاوضية استثنائية خلال الأزمة، وينبغي تثبيت مكاسبه في عقود طويلة الأجل قبل أن تعيد الأسواق ترتيب أولوياتها مع عودة الأسعار إلى طبيعتها.
محور الشراكات الأوروبية	تقديم ليبيا بوصفها مورداً بديلاً وآمناً للاتحاد الأوروبي الذي أثبتت الأزمة إلحاح حاجته إلى تنويع المصادر، والتفاوض على عقود طويلة الأمد، مقابل عقود استثمارية في البنية التحتية النفطية الليبية.
محور الغاز	تسريع تطوير الطاقة التصديرية لخط الغاز الليبي عبر إيطاليا (غرين ستريم) لاستيعاب جزء من الطلب الأوروبي، خصوصاً بعدما كشفت الأزمة اضطراب أوروبا للعودة القياسية إلى الغاز الروسي المسال، وارتفاع أسعار الغاز الأوروبية بنسب تراوحت بين 50% و75% في ذروة الأزمة.
محور الأسمدة	التفاوض على استيراد كميات إضافية من الأسمدة من موردين خارج منطقة الخليج (ومنهم روسيا وبيلاروسيا وفق الأطر القانونية القائمة)، والاستفادة من أي تصحيح سعري لبناء مخزون استراتيجي يعزز القطاع الزراعي المحلي الناشئ.

السيناريو الثالث: الاستجابة التحويلية - بناء الاستقلالية الهيكلية

الأفق الزمني: اثنا عشر شهراً وما بعدها - استثمار الأزمة في إعادة الترميم

استخدام صدمة 2026 محفزاً لإصلاحات بنوية كان تأجيلها مكلفاً ويزداد كلفة كل يوم، بصرف النظر عن مآلات التهدة الراهنة، فالأزمة المقبلة مسألة وقت لا احتمال.	منطق الاستجابة
توجيه الاستثمار في المشاريع ذات الأولوية ضمن استراتيجية الأمن الغذائي 2025 – 2035 ، مع التركيز على محاور الري والتخزين والإنتاج المحلي للقمح والشعير.	تسريع الزراعة المحلية
الانتقال التدريجي من الدعم العشوائي إلى الدعم المستهدف للمواطن، بما يقلص الهدر ويحرر موارد ضخمة للاستثمار في البنية التحتية.	إصلاح دعم الوقود
بناء شراكات تجارية متعددة المصادر للقمح والسلع الأساسية تشمل أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل) والهند وأستراليا، بدلاً من الاعتماد على مصادر قليلة.	تنويع مصادر الاستيراد
بناء صوامع ورفع طاقات التخزين بما يضمن احتياطات تتجاوز ستة أشهر للسلع الاستراتيجية، ويمنح ليبيا مرونة كافية لامتناع أي صدمة مستقبلية دون أثر مباشر على الأسواق المحلية.	البنية التحتية للتخزين

التوصيات

إجراءات الأسابيع الأربعة الأولى

1. تخصيص احتياطي من العملة الأجنبية لاستيراد القمح والمواد الغذائية الأساسية، مع اغتنام التراجع الراهن في الأسعار العالمية لتثبيت عقود شراء منخفضة الكلفة قبل أي تصعيد جديد.
2. إطلاق جولة تفاوضية عاجلة مع بعض الدول الأوروبية مثل (إيطاليا وإسبانيا...إلخ) لعقود نفط وغاز طويلة الأجل، واشترط استثمارات مقابلة في منظومة التكرير الليبية، ما دامت أولوية «تنويع المصادر» حاضرة في أولويات الأجندة الأوروبية.
3. إلزام كبار مستوردي الحبوب والمواد الغذائية بتكوين مخزون استراتيجي يعادل ستة أشهر من الاستهلاك الوطني.
4. تشكيل لجنة فنية مشتركة بين المصرف المركزي والحكومة لرصد أسعار السلع الأساسية يومياً واتخاذ تدابير تدخلية فورية عند تجاوز عتبات تضخم محددة.
5. إنشاء آلية متابعة دورية لمسار مفاوضات الدوحة ونافذة الستين يوماً المنتهية في منتصف أغسطس 2026، ترفع تقارير إنذار مبكر عن أي مؤشرات تصعيد تستوجب تفعيل التدابير الاحترازية.

إجراءات الأشهر الستة

1. إبرام عقود شراء آجلة للقمح والحبوب مع دول جديدة مثل الأرجنتين ورومانيا وأستراليا بما يضمن أسعاراً ثابتة بمعزل عن تقلبات السوق.
2. تفعيل بنود استراتيجية الأمن الغذائي 2025 – 2035 المتعلقة بالتخزين والنقل، الصادرة عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وتخصيص التمويل اللازم لها .
3. البدء في إصلاح منظومة دعم الوقود نحو الاستهداف المباشر للأسر بدلاً من الدعم العشوائي، للحد من الهدر وتحرير الموارد.
4. التفاوض مع الشركاء الدوليين (الفاو والبنك الدولي) لتقديم دعم فني لإطلاق مشاريع زراعية ذات أثر سريع في مناطق الجفارة وفزان.

خاتمة

أثبتت أزمة مضيق هرمز 2026 بصورة قاطعة أن هشاشة سلاسل الإمداد العالمية لا تزال نقطة ضعف استراتيجية حادة في النظام الاقتصادي الدولي، فرغم عقود من الحديث عن التنويع والبدايل، ظل ممر لا يتجاوز عرضه 34 كيلومتراً قادراً على تعطيل خمس تجارة النفط العالمية ومنظومة متكاملة من الصناعات والأسواق لأكثر من ثلاثة أشهر.

ويكشف الدرس الأبرز أن التداعيات تجاوزت بكثير صدمة النفط الأولية، لتتأثر الغاز والأسمدة والمعادن والغذاء والصناعة والأمن الإنساني في مناطق لا تطل على الخليج بحال، ورغم أن الأسعار عادت مطلع يوليو 2026 إلى مستويات ما قبل الحرب فإن الأزمة لم تنتهِ بعد، فالتهديئة هشة ومعلقة على نافذة تفاوضية تنقضي في منتصف أغسطس، وأقساط التأمين وحركة العبور لم تتعافَ، والآثار المتأخرة على الأمن الغذائي ستتكشف خلال الأشهر المقبلة.

وهذا كله يجعل الاستثمار في تنويع سلاسل الإمداد ومصادر الطاقة وبناء الاحتياطات الاستراتيجية ضرورةً وجودية لا رفاهيةً اقتصادية، بالنسبة للاقتصاد العالمي عموماً وليبيا على وجه الخصوص، التي تملك اليوم فرصة نادرة لتحويل موقعها الجغرافي ومواردها إلى ركيزة استقرار داخلي وورقة قوة خارجية، إن أحسنت اقتناص اللحظة قبل أن تنطوي صفحاتها.

المصادر

أولاً: التقارير الدولية والمؤسسية

- UN Trade and Development (UNCTAD). (2026). Hormuz disruption deepens global economic strain across trade, prices and finance. <https://unctad.org/news/hormuz-disruption-deepens-global-economic-strain-across-trade-prices-and-finance>
- UNCTAD. (2026). Strait of Hormuz disruptions: Implications for global trade and development. https://unctad.org/system/files/official-document/osgtinf2026d1_en.pdf



- International Energy Agency. (2026, May). Technical reports on oil and LNG flow monitoring. IEA Operations Center.
- Food and Agriculture Organization. (2026, March 28). Strait of Hormuz tensions threaten global food and energy supply chains [Press briefing]. United Nations.
- World Economic Forum. (2026, April 1). Beyond oil: 9 commodities impacted by the Strait of Hormuz crisis.
<https://www.weforum.org/stories/2026/04/beyond-oil-9-commodities-impacted-closure-hormuz-strait/>
- Kilian, L., Plante, M., Richter, A., & Zhou, X. (2026, April 5). The impact of the 2026 Iran war on U.S. inflation (Working Paper No. 2609). Federal Reserve Bank of Dallas.
<https://www.dallasfed.org/~media/documents/research/papers/2026/wp2609.pdf>
- Federal Reserve Bank of Dallas. (2026, March 20). What the closure of the Strait of Hormuz means for the global economy. Dallas Fed Economics.
- Federal Reserve Bank of Dallas. (2026, April 17). Implications of the Iran war for U.S. inflation. Dallas Fed Economics.
- Bank of England, Monetary Policy Committee. (2026, March 19). Monetary policy summary and minutes. Bank of England.
- International Monetary Fund. (2026, April). World Economic Outlook: Global economy tested again (Chapter 1). IMF. <https://www.imf.org/~media/files/publications/weo/2026/april/english/ch1.pdf>
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2026, March). OECD interim economic outlook. OECD Publishing.
- Congressional Research Service. (2026, March 11). Iran conflict and the Strait of Hormuz: Impacts on oil, gas, and other commodities (Report R45281). U.S. Library of Congress.
<https://www.congress.gov/crs-product/R45281>
-

ثانياً: الدراسات الأكاديمية والبحثية

- Thorner, S. (2026). The cost of closing the Strait of Hormuz (Kiel Policy Brief No. 206). Kiel Institute for the World Economy.
- Institute for Supply Chain Information (Vienna) & Delft University of Technology. (2026). Economic impact scenarios of Strait of Hormuz closure. Austrian Academy of Sciences.

ثالثاً: المصادر الإخبارية والتحليلية

- CNBC. (2026, March 11). How the Strait of Hormuz closure can become a tipping point for the global economy.
- CNBC. (2026, April 10). Here's the inflation breakdown for March 2026.
- CNBC. (2026, June 19). Brent rises after U.S.-Iran peace talks in Geneva are abruptly postponed.
- CNBC. (2026, July 1). Oil prices fall after Trump says U.S.-Iran talks in Qatar are going well. <https://www.cnbc.com/2026/07/01/oil-prices-brent-wti-crude-trump-iran.html>
- Al Jazeera English. (2026, May 5). Oil prices surge as violence flares in Strait of Hormuz.
- Al Jazeera English. (2026, June 21). What's next in the Strait of Hormuz crisis? [Inside Story].
- Radio Free Europe/Radio Liberty. (2026, July 1). Hormuz traffic holds despite security and route tensions.
- الجزيرة نت. (26 مارس 2026). (بالأرقام: قطاعات حيوية تعاني من تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز
- العربية). (3 مارس 2026). (إغلاق مضيق هرمز: ماذا يعني لاقتصاد الخليج والعالم؟

رابعاً: المصادر الإحصائية

- Encyclopaedia Britannica. (2026, July). 2026 Iran war. <https://www.britannica.com/event/2026-Iran-war>



- Wikipedia. (2026, July). 2026 Strait of Hormuz crisis. Wikimedia Foundation.
- Trading Economics. (2026, July 2). Brent crude oil — price, chart, historical data. <https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil>